



تستعرض هذه الورقة سياق الأحداث التي أفضت لإعلان الإدارة الذاتية عن عقد اجتماعي "يشرع عن" نظاماً فدرالياً في الشمال السوري من طرف واحد، وتوضح كم الإشكاليات المتعلقة بمشروعه التي لم تبنِ أية توافقات وطنية سورية أو حتى كُردية بينية، هذه الخطوة التي رأتها المعارضة خطوة متقدمة للتقسيم، واعتبرها العديد من الفعاليات المحلية مخرجاً يتضمن تناقضات بنوية، وقفز فوق التطور الفكري البشري عندما اتكى على مفاهيم "الإلهة الأم" وتصدير التجارب غير ناجحة كالحكومات.

مدخل:

تناقش هذه الورقة ما أسمته الإدارة الذاتية في الشمال السوري "العقد الاجتماعي للفيدرالية الديمقراطية لروج آفا - شمال سوريا" المعلن عن استكماله في 2/6/2016 والذي ستحكم به المناطق الخاضعة لسيطرتها.

جاء إعلان تشكيل مجلس تأسيسي لفدرالية الشمال بناءً على سلسلة من الاجتماعات المتطرورة عن اجتماع رميلان 10/12/2015 والذي كان نتاجه تشكيل "مجلس سوريا الديمقراطي" بهدف خلق تيارٍ ثالث في سورية لا إلى صف النظام ولا إلى صف المعارضة المتمثلة بالائتلاف الوطني السوري لقوى المعارضة.

وتتطور مشروع المجلس هذا ليخرج عن ذاك الهدف متجهاً نحو إعلان فدرالية في شمال سورية من طرفٍ واحد.

انطلاقاً من الإشكاليات المتأتية من طرح هذا الدستور الذي لم يكسب اعتراف أي طرف من أطراف "الصراع"، أو من التحالف الدولي الذي ينسق مع "قوات سوريا ال الديمقراطية" ضد "تنظيم الدولة الإسلامية"، أو كردياً إذ لم يلق إعلان الفيدرالية صدى إيجابياً عاماً في الأوساط الكردية، ستعمل هذه الورقة على تقييم هذه الخطوة وما تتضمنه من أبعاد سياسية، مبينة في ذات الوقت الجهودات الأخرى التي تبحث عن رؤية ما يجب أن يكون الوضع الكُردي عليه ضمن دستور سورية.

تعريفات:

تضمن نص الدستور مصطلحين، تجد الورقة من الضروري تقديم تعريف وشرح لها وهي:

روج آفا: هي كلمة كوردية وتعني الغرب، وفي الأدبيات الكُردية تعني غرب كوردستان أي روج آفابي كوردستان. ويختلف كردياً في إطلاق الاسم على المناطق ذو الغالبية الكُردية في سورية بناءً على الاختلافات السياسية بينية، فمن الكُرد من

يفضل عبارة "كوردستان سوريا" سيراً على النموزج العراقي، ومنهم يرفض تجزئة الجغرافية الـ**الـكـرـدـيـة** وإضافتها لدولة أخرى، بينما شعبياً يتم أغلب الأحيان تجاوز حدود الدول القائمة: سوريا، العراق، تركيا وإيران ويتداولها الـ**الـكـرـدـ** بناءً على الاتجاهات المعبرة عن أجزاء كوردستان الأربع التي يطالبون بها.

الكومونة: يُعرف العقد الاجتماعي لدستور "فدرالية شمال سوريا" الكومونة على أنها "شكل التنظيم القاعدي الأساسي للديمقراطية المباشرة، وجهاز صنع القرار والإدارة ضمن مجالها الإداري والتنظيمي". وتعمل الكومونة كمجلس قائم بذاته في كافة مراحل صنع القرار وتقابل "مجالس الأحياء" المتعارف عليها في سوريا. أما في معجم المعاني العربي فتعني "تشكيل مصغر اجتماعي اقتصادي" ([1]). وتشكلت أول كومونة في باريس بعد انتخاب 90 ممثلاً لها في الثامن عشر من آذار عام 1871 وسقط آخر مقاتلاتها في 28 أيار نتيجة المعارك ضد الإمبراطور الفرنسي شارل لويس بونابرت (نابليون الثالث) ([2]).

سياق تطور فكرة فدرالية الشمال:

استناداً على نداء وجهته حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM لأطراف سورية "لأجل بناء تحالف ديمقراطي في عموم سورية" في شهر آب/2015، عقدت الإدارة الذاتية اجتماعاً في مدينة ديريك/المالكية بمحافظة الحسكة بتاريخ 09/10/2015 ([3]). بحضور أطراف مقربة من حزب الاتحاد الديمقراطي PYD كتياًر قمح وأطراف عربية وتركمانية وآشورية. وقد تزامن انعقاد هذا المؤتمر مع سير مؤتمر المعارضة في مدينة الرياض بهدف تشكيل وفد تفاوضي، والتي لم يتم دعوة ممثلين للإدارة الذاتية إليه، مما دفع بتفسيير خطوة عقد مؤتمر ديريك بأنها محاولة ضغطٍ لقبول الإدارة الذاتية طرفاً في المفاوضات وعلى أقل تقدير إحداث نوع من الضوضاء يؤدي بالأخير للتفاوض معها حول ذات الموضوع ([4]).

تم تشكيل مجلس سوريا الديمقراطية بتاريخ 12/12/2015 بحضور 42 شخصاً من مؤتمر ديريك وبرئاسة مشتركة مؤلفة من هيثم مناع من تيار قمح (قيم - مواطنة - حقوق) وإلهام أحمد عضو الهيئة التنفيذية في TEV-DEM، مظلة تضم كافة الأطراف المنتسبة لتنظيم PYD أو التي قام الحزب بخلقها منذ تشكيله عام 2003 [5]. وتلى الإعلان عن المجلس بفترة قاربت الشهر تجميد حزب الـ PYD عضويته في هيئة التنسيق الوطنية بتاريخ 08/01/2016 [6]، وبتاريخ 10/10/2016 عقد هيثم مناع مع إلهام أحمد الرئيسان المشتركان لمجلس سوريا الديمقراطية اجتماعاً بمدينة جنيف ضمن محاولات المجلس الدخول لتفاوضات جنيف كطرف ثالث الأمر الذي لم يتم حتى ساعة إعداد هذا البحث [7].

بعد قرابة الشهرين وبتاريخ 12/03/2016 تم إرسال دعوة من المنسقية العامة للمقاطعات الثلاث (كوباني/عين العرب- عفرين - الجزيرة) والتي على أثرها عُقد اجتماع في مدينة رميلان بتاريخ 16/03/2016 تحت شعار "سوريا الاتحادية الديمقراطية ضمان للعيش المشترك وأخوة الشعوب". وانطلقت أعمال الاجتماع التأسيسي لنظام الإدارة في روج آفا وشمال سوريا، على مدار يومين انتهت بمناقشة مسودة النظام الاتحادي في اليوم الأول وإقرارها في اليوم الثاني، وتم انتخاب رئاسة مشتركة للمجلس وهما: هدية يوسف الحاكمة المشتركة للمقاطعة و منصور السلوم الرئيس المشترك للإدارة الذاتية في مدينة تل أبيض، إلى جانب انتخاب هيئة مؤلفة من 31 عضواً وعضوة من المجلس. ومهمة هذه الهيئة هي العمل على تطبيق ما ورد في وثيقة النظام الاتحادي الديمقراطي بيت نهرин-شمال سوريا ([8]), على أرض الواقع خلال مدة أقصاها 6 أشهر ([9]).

على إثر هذه القرارات أعلن الرئيس المشترك لمجلس سوريا الديمقراطي هيثم مناع في 17/03/2016 رفضه للبيان المعلن من المجلس وبرر ذلك بجملة أسباب. يرتبط أولها بعدم فرض وجهة نظر مكون من المجلس على بقية الأطراف ووجوب "الابتعاد عن المناطقية" ([10])، ويتعلق الثاني، بالتعارض بين طرح الفدرالية مع الضرورة الأكيدة لبناء "دولة ديمقراطية"

برلمانية تعتمد اللامركزية الديمقراطية في الإدارة، منوهاً لضرورة عدم الانجرار وراء تصريحات دولٍ مبنية على خلافاتها مع دول إقليمية أخرى. وربط رئيس تيار قمع هيثم المناع عودته بسحب بيان إعلان الفدرالية والذي لم يتم لذا أعلن انسحابه من مجلس سوريا الديمقراطي في 05/04/2016 ([11]). وتُدلل تلك المعطيات على أن المشكلين للمجلس أذاحوا غاياته من توحيد رؤى المعارضة وتشكيل جسم يمثل مخرجات مؤتمر القاهرة والدخول للمفاوضات، إلى فرض أمر واقع بإنشاء إقليم فدرالي من طرف واحد دون أي توافق وطني أو حتى إقليمي/ دولي ([12]).

وبالعموم خلص اجتماع مدينة رمیلان في 16/17 آذار 2016 لمجموعة قرارات بشأن إعلان النظام الفدرالي كالتالي ([13]):

1. العمل على تأسيس نظام فيدرالي ديمقراطي لبيث نهرين-شمال سوريا.
2. انتخاب الرئاسة المشتركة للمجلس التأسيسي وهيئه تنظيمية تتالف من 31 عضواً.
3. تكليف الهيئة التنظيمية بإعداد عقد اجتماعي ورؤية قانونية سياسية شاملة لهذا النظام في مدة لا تتجاوز 6 أشهر.

يهدف النظام الاتحادي الديمقراطي في لبيث نهرين - شمال سوريا لتحقيق الاتحاد الديمقراطي في الشرق الأوسط. وبناءً على قرارات هذا الاجتماع، عقد اجتماع بتاريخ 27-06/2016 بمدينة ديريك/ المالكية وتم التصديق على العقد الاجتماعي للنظام الفدرالي، وتم الإعلان عنه ببيان. وترافق الإعلان بجملة مواقف سياسية توضح رؤية وموقف الإدارة الذاتية السياسية، إذ أكد على أهمية تحالف قوات سوريا الديمقراطية مع قوات التحالف الدولي ضد تنظيم "الدولة"، واتهم تركيا بالامتناع عن محاربة التنظيم وبالتعاون معه، وانتقد أي تقارب تركي إيراني بهدف محاربة الفدرالية المعلنة. كما ضم لـ "حلقة المتربيسين بالفيدرالية" شرّاً كلاً من النظام السوري والحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي. إضافة إلى أنه أرجع سبب انسداد الأفق أمام الحل السياسي للملف السوري لعدم توصل واشنطن وموسكو لصيغة حل نهائية ([14]).

مشروعية وإشكالات العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية:

أتي هذا العقد نتيجة تضافر مجموعة من الفعاليات التي حرص حزب الاتحاد الديمقراطي البناء عليها، ليبدو هذا العقد كـ "مخرج موضوعي" للتفاعلات التي شهدتها بنية الإدارة الذاتية. ويُكمن وراء هذه الخطوة مجموعة من المؤشرات السياسية التي يرمي حزب الاتحاد من خلفها تحقيق مكاسب على الصعيد المحلي والخارجي تشرع عن ما يسمى "حكومة الأمر الواقع" من جهة، وتهندس تمويع سياسي جديد كطرف ثالث في العملية التفاوضية.

تُحاول الإدارة الذاتية التعامل مع قضية العقد الاجتماعي كسلطة شرعية قائمة. وفي هذا الصدد ينبغي التنويه إلى أن مقاربات الشرعية تلك لا تزال محظوظة أخذ ورد على حد سواء محلياً، وحتى إن كانت تعامل وفق مفهوم حكومة الأمر الواقع، وذلك لأمرتين هامين:

أولاً: يحوم الغموض حول هذا المفهوم ضمن القانون الدولي، فمع غياب نص صريح وواضح لهذه السلطات التي تتشكل نتيجة حروب داخلية أو ثورات، تقوم الدول ذات السيادة عادةً باتخاذ إجراءات ازدواجية في التعامل، فمن الممكن أن تقوم دولة ما بالإبقاء على جزء من علاقاتها مع الحكومة المركزية لدولة، وتقوم بذات الوقت بالتعامل مع إدارة نشأت في منطقة معينة ضمن هذه الدولة المركزية.

ثانياً: هناك خلاف بخصوص الإدارة الذاتية المشكلة من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي PYD حول إمكانية إطلاق هذه التسمية عليها، فمن الخبراء من يمنحها هذه الصفة بناءً على وجود حرب داخلية في سوريا. ويُشترط أصحاب هذه النظرة قيام حكومة الأمر الواقع بمهام الدولة ووفق مبدأ حظر العنف وعدم التدخل بشؤون غيرها من الدول وبال مقابل

تحصل على الاحترام وفق هذين المبدأين. وحسب هذا الرأي فإن من أهم خصائص حكومة الأمر الواقع هو الاستقرار والفعالية ([15]). ويرى البعض الآخر أنه لا يمكن إسقاط تسمية حكومة الأمر الواقع على السلطة التي شكلها حزب PYD في شمال سوريا لغياب خصائص هامة ومنها ([16]):

تهدف حكومات الأمر الواقع إلى إسقاط الحكومات المركزية.

تقوم بتحمل أعبائها الاقتصادية باستقلالية عن حكومة النظام.

تقوم بإزالة التواجد الأمني والعسكري للنظام في مناطقها.

بالمقابل، يواجه هذا الدستور أسئلة وتحديات المشروعة سواء تلك المتعلقة بمستوى التمثيل السياسي لأهم الفعاليات والمكونات في مناطق الشمال السوري، أو تلك المرتبطة بغياب معايير القبول الشعبي، ناهيك عن عدم قبول الحكومة المركزية السورية أو أية حكومة أخرى لهذا العقد.

وإذا ما تجاوزنا الإشكالية الكبرى لهذا الدستور ([17]) والمتمثلة بفرضه من طرف واحد دون تنسيق وحوار مع المركز وبافي الأطراف، فهو يضم جملة من الأمور الإشكالية الأخرى نذكر أهمها:

أولاً: ضبابية حدود الفدرالية المعلنة: لم يتطرق العقد الاجتماعي لحدود فدرالية شمال سوريا حيث ورد في ديباجته "مؤسسة على مفهوم جغرافي ولا مركزية سياسية وإدارية ضمن سوريا الموحدة"، الأمر الذي يجعل من آلية تنفيذ اعتماد المفهوم الجغرافي والإداري في تشكيل الإقليم آلية صعبة وقابلة للتوظيف والتفسير متعدد الأوجه. كما يطرح ذلك جملة من التساؤلات، فهل سيكون بناءً على تقسيمات إدارية جديدة؟ فالتقسيمات الإدارية الحالية لمحافظات الشمال تُنذر ببقاء أجزاء من المحافظات مع مراكزها في حين تم ضم الجزء المسيطر عليه عسكرياً لمناطق "الفدرالية"، ومصطلح الشمال السوري يمتد لمناطق يصل عمقها لأكثر من 50 كم وتضم جزءاً من محافظات إدلب واللاذقية، وهذا يجعل حدود هذا الإقليم متسمًا بالضبابية ويفتح المجال أمام التنبؤات حول إمكانية تمدد هذا الكيان في سياق الوضع السوري الراهن ليضم مدنًا كالرقة، الأمر الذي لا يتم قبوله حتى كُرديةً بيئياً، فهو أمر من شأنه أن يجعل النسبة الكُردية ضعيفة جداً في أي صيغة فدرالية إن تشكلت في سوريا. ومقارنةً بإقليم كوردستان العراق فقد قام الأخير بتبيان حدود الإقليم منذ ساعة إعداد الدستور العراقي بالتفصيل من محافظات وأقضية وطرق لضوره حل مشكلة المناطق المتنازع عليها وفق المادة 140 من الدستور العراقي ([18]).

ثانياً: الخلط المفاهيمي بين اللامركزية السياسية والكونفدرالية: يعتري مفهوم اللامركزية السياسية وفقاً للعقد الجديد مجموعة من المعالم غير الواضحة ويلاحظ من قراءته بشكل كامل وجود خلط غير متوازن بين حقوق الكيانات ذات البنية الكونفدرالية والتي هي في حقيقة الأمر اتحاد دول، وبين الفدرالية وهي مصطلح فضفاض لا يمكن حصره بنموذج معين. وتقوم الدول والأقاليم عادةً بالمساومة على حقوق وواجبات كل طرف فالمركز يحاول دوماً أن يحافظ على السلطات في يد العاصمة بينما تحاول الأقاليم قدر الإمكان الحصول على امتيازات واسعة بناءً على أدوات قوة يمتلكها الإقليم، وهي تنحصر لدى الإدارة الذاتية بوجود قوة عسكرية قوية ومنضبطة تنظيمياً جعلت منها مرتكزاً للتحالف الدولي في محاولة تنظيم "الدولة الإسلامية". ووفق التجارب التي حدثت للنموذج الكُردي في كوردستان العراق والذي يعتبر من أوسع أشكال الفدرالية يظهر إمكانية تخلي الولايات المتحدة عن حليفها المنتقص لاعتراف دستوري من المركز كما حدث بعد حرب الخليج الأولى عام 1991.

ومنحت الإدارة الذاتية عبر دستورها الجديد نفسها صلاحيات الحكومة المركزية وليس "حكومة طرف" إذ أنها تمنح حقوقاً لا يمكن لطرف أن يمنحه للمواطن وإن كانت ضمن حدود حكومة هذه الإدارة، إذ يؤكد العقد الاجتماعي في المادة 22 على أن لكافة الشعوب والمكونات والمجموعات الحق في تقرير مصيرها بالإضافة لحق "المقاومة المشروع"، وهو أمر ينبغي أن يحتويه دستور الدولة المركزية. وكذلك يلاحظ في المادة 46 المتعلقة بحق طلب اللجوء السياسي والإنساني في الإقليم والتعهد بعدم إعادته لبلده، فبالمقارنة مع الوضع العراقي نجد غياب مادة عن اللجوء السياسي والإنساني في دستور الإقليم لكن نجدها في المادة 21 من الدستور العراقي الذي ينطبق على الإقليم أيضاً.

كما أن هناك بعض المواد التي تدل على أنه دستور دولة مستقلة وفيها أقاليم، إذ تصرح وثيقة العقد الاجتماعي في المادة 66 أن "بإمكان كل إقليم تطوير وتكريس العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الشعوب والبلدان المجاورة، بشرط عدم تناقضها مع العقد الاجتماعي لفيدرالية روج آفا - شمال سوريا وفيدرالية سوريا الديمقراطية (المستقبلية ومركزها في العاصمة دمشق)" ([19]), الأمر الذي يمكن عده تناقضًا واضحًا في تعريف الإدارة الذاتية لذاتها. ومن التناقضات إبراد وظيفة "تكريس العلاقات الدبلوماسية" إشارة إلى حق فتح ممثليات دون أن يتم إرفاق شرح أو تفسير لها، فلم يتم ذكر كيفية فتح هذه الممثليات ولم يتم العثور على حالات مماثلة لأنظمة سياسية تمنح حق فتح ممثليات دبلوماسية خاصة بأقاليم ومنفصلة عن عاصمة الدولة المركزية أو بالرغم من إرادتها، ولا يمكن معرفة من أين وعلى أي أساس حددت شكل وتسمية الدولة السورية مستقبلاً. وبال مقابل نجد وهذه العلاقة بين المركز وحكومة الإقليم مدونة بوضوح في دستور إقليم كوردستان العراق ([20]).

ثالثاً "الإلهة الأم" كمصدر تشرعي: تستمر ديباجة العقد بطرح مبادئ غير واضحة ومفتوحة للتفسيرات مع ذكر ("الإلهة الأم") كمصدر من مصادر التشريع، إذ برب سيهانوك ديبو مستشار الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD مفهوم "الإلهة الأم" على أنه إسناد إلى (العصر الحجري الحديث/النيولوبي) وأن العقد الاجتماعي له جذور تاريخية تقدر بـ 400 سنة قبل الميلاد. وقسمَ ديبو المنتقدين للعقد الاجتماعي إلى ثلاثة أقسام: الناقد موضوعياً والمرحب به، والمشكك، والحاقد بداع من الأعداء ([21]).

وتعُد "الإلهة الأم" مجرد ميثولوجيا وأساطير لم يتقبلها الناس ولم تبلغ في ضمير الشعب الكردي نفسه مكان الأسطورة التاريخية، وإقحام هذا المعنى الرمزي في مرجعية حقوقية وقانونية ودستورية لن يخدم المقصود في شيء، وسيُكرس تلقائياً اصطافاً دينياً وطائفياً وقومياً في هذه المنطقة المتاخمة بالجرح الطائفية والعرقية! بالإضافة إلى أن اعتماد نهج الإدارة الذاتية عموماً على تعزيز دور المرأة في المجتمع قد وصل لدرجة تأسيس "الإلهة" ووضعها ضمن مصادر التشريع. وهذا يتنافى مع الثقافة الإسلامية الوسطية للكرد عبر تاريخهم منذ انتقال للإسلام ([22]).

يضاف إلى ما ذكر، غالب على مسودة العقد الاجتماعي خلطٌ بين الفدرالية والكونفدرالية من الناحية السياسية، ونرى خلطاً أيضاً بين المفاهيم الوثنية والتوحيدية. وفي نفس الوقت الذي تذكر مسودة العقد "الإلهة الأم" تبدأ بعبارة "أقسم بالله العظيم" كيف يمكن لعقيدتين متناقضتين التواجد في ذات الشخصية المتماسكة فكريًا وعقائدياً بإحداثها.

رابعاً: الشمولية عن طريق البيروقراطية، تُبين المواد (54 و حتى 84) هيكلية مؤسسات الحكم في "فدرالية شمال سوريا" والتي تبدأ من أصغر وحدة (الكومونة) إلى الهيئات العامة وال المجالس التنفيذية للأقاليم ضمن الفدرالية، والمجلس التنفيذي للفدرالية. وتوضح المواد كيفية تشكيل المجالس والهيئات العامة التي يبلغ عددها 17 مؤسسة عامة بما فيها مؤسسة الإعلام ومفوضية الانتخابات وهيئة الدفاع، كأجسام مستقلة عن بقية الهيئات التنفيذية الأخرى. وتتبع الهيئة التنفيذية للإقليم 15 هيئة

تنفيذية، ولل المجلس التنفيذي للفدرالية 18 هيئة عامة، فيكون محاصلتها 33 هيئة تنفيذية دون التطرق لهيئات بقية مجالس الأحياء. وبالنظر إلى تصريح العقد على وجوب عضوية كل مواطن في كومونة واحدة على أقل تقدير - ورغم توضيح العقد في كثيرٍ من بنوته على مبادئ الحرية والديمقراطية - إلا أنه أوجد الأرضية المناسبة لخلق نوع من الدكتاتورية والبيروقراطية المعاوقة في حقيقة الأمر للحرية. وبتحليل تسلسل مواد العقد من ناحية الهيكلية الإدارية نرى بأن الكومونة هي أساس المؤسسات وصولاً لل المجلس التنفيذي للفدرالية، وهو أمر يعارض مبدأ الموضع في ديباجته بوقفه ضد النظام الشمولي الاستبدادي والمركزي، لكن في حقيقة الأمر يُقوى العقد الاجتماعي بهذا البند مركبةً لم تكن متحققة حتى في أوج قوة النظام السوري. ويتبين بذلك أن المقصود التأسيس لفكرة دمج كافة عناصر المجتمع بمنظومة الحكم الحالية.

مواقف رافضة لـ "دستور روج آفا"

يؤكد فرزند شيركو (الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى) على أن رغبة المشرفين على فدرالية الشمال - وفقاً لما ورد في البيان التأسيسي للنظام الفدرالي - بالسيطرة على الشمال السوري بالكامل بذكر مناطق منبج وجرابلس، ويعُضِّف إمكانية ضم مدينة الرقة لهذا الإقليم. ويشير إلى الفصل الواضح والمقصود بين كوردستان وسوريا في البيان بهدف إظهار أن الجهود نحو تشكيل دولة سوريا فدرالية هي بمبادرة كردية وليس من المركز. ومن جهة ثانية يُبين شيركو أنه على الرغم من التوجه الماركسي العميق الذي احتواه البيان، إلا أنه حاول تجنب إظهار الأيديولوجيات اليسارية، وذلك من خلال تبنيه لمبادئ الثقافة الدينية للمجتمع، وتشهد هذا الأمر أيضاً في العقد الاجتماعي الذي أُعلن في 2 حزيران 2016. أما من جهة ثالثة فيؤكد شيركو فيما يخص الحدود الإدارية وبالمقارنة مع ما حدث في العراق فإنه يتناقض مع النموذج الكردستاني العراقي الذي يستند إلى الجغرافيا والتاريخ، بدلاً من الحدود الإدارية البحتة" ([23]).

كما ذهب المركز المصري للدراسات الكردية عبر ندوة ناقشت العقد الاجتماعي وفق أبعاد سياسية أكثر منها قانونية "إلى الاعتقاد بأنه "إنشاء وطن مستقل بالأكراد بشمال سوريا" ([24]), إلا أن هذا العقد لم يرد ضمنه أية بنود تُصرح بالاستقلال أو الانفصال، وهذا ما عرّضه للانتقاد من قبل بعض الكرد لعدم تناول العقد لحق تقرير المصير للشعب الكردي بشكل صريح وواضح. وتناول السياسي الكردي صلاح بدر الدين هذه القضية، متسائلاً عن أصل الشرعية التي استمد منها المجتمعون والمقرر أن باسم الشعب الكردي في سوريا دستوراً ليتم حكم الشعب به، في وقت قارب عدد المهاجرين لـ 65% ويشكل خاص من الفئات الشبابية التي انخرطت في النضال في المناطق الكردية. كما انتقد بدر الدين تشويه الإدارة الذاتية لمبادئ نظرية العقد الاجتماعي الذي أفرزته الثورة الفرنسية ويصف عملية إقرار العقد الاجتماعي بأمر يشكل العار على كل التراث الثوري الإنساني ([25]).

كما وصف بعض قيادات الائتلاف الوطني هذه الخطوة بأنها مرحلة متقدمة من عملية تفتت سوريا بالتوازي مع العراق وبإشراف أمريكي وأن نجاح هذه الخطوة يعني انهيار الحزام الأمني للمنطقة ومن المحتمل أن تؤدي لمواجهة دول أخرى في المنطقة المصير نفسه مع اتخاذها موقف المترفج حالياً ([26]).

وأشار رئيس المجلس الوطني الكردي إبراهيم برو إلى أن افتقار هذا العقد للوضوح فيما يخص الحقوق الكردية منوهاً إلى أن دستور الإدارة الذاتية يرى في وجود إقليم قومي كردي أمراً خطيراً على المنطقة، في إشارة لتصريحات سابقة لمسؤولين في الإدارة الذاتية أعلنوا رفضهم تشكيل دولة قومية كردية، إضافة لتبنيت هذا الموقف في العقد الاجتماعي وذلك بتحميل الدولة القومية أساس الفشل والماسي في المنطقة ([27]).

ومن جهتها ردت الرئيس المشتركة للفدرالية روج آفا - شمال سوريا هدية يوسف على الاتهامات الموجهة لهم بالعمل على

تقسيم سوريا قائلةً إنَّ النظام الفيدرالي المذكور بالوثيقة لا يعني تقسيماً ولا انفصالاً لشمال سوريا، وإننا نقبل بأن نعيش في دولة تحافظ على الشعوب الموجودة بها". وترى يوسف بأن الفدرالية هي الحل الوحيد للقضية السورية معلنةً بأنه لو كانت لهم رغبة بالانفصال لصرحوا بها، وأشارت بأن الدفاع والسياسة الخارجية سيتم إدارتها من قبل المركز ([28]). ولم توضح ما إن كان النظام قد اعترف فعلاً بقوتهم كقوات حماية للفدرالية المعلنة بالرغم من أن طريقة انسحاب النظام من المناطق التي تقع تحت سيطرة الإدارة الذاتية الآن كانت من طرف واحد دون أن يكون هناك دفعٌ عسكري من أي طرف. ولا يزال النظام يحكم المناطق التي يريد حكمها في مدينتي القامشلي والحسكة إما بتواجده العضوي أو عن طريق قوات الدفاع الوطنية، بينما تقوم مؤسسات الإدارة الذاتية بعملية الإبقاء على إدارات الدولة عاملةً ضمن تسلسلها الإداري على ما كانت عليه سابقاً. ولا تملك حتى الآن المؤسسة التابعة للإدارة الذاتية أي قيمة على الأوراق الرسمية للدولة السورية ويفتقر سريان مفعولها فقط ضمن مناطق سيطرتها، فأي مطلوب لخدمة العلم لدى النظام ولو كان حاصلاً على تأجيل من الإدارة الذاتية لا يملك صلاحية الدخول للمناطق التي يسيطر عليها النظام وسيكون معرضاً لخطر السوق للجهات.

وبالتوازي مع إعلان الإدارة الذاتية، عقد وفدٌ من المجلس الوطني الـكردي ورشة في جنيف (بمشاركة قيادات من المجلس بينهم رئيس المجلس إبراهيم برو، وبمساعدةٍ من وزارة الخارجية الألمانية ومجموعة من خبراء دوليين مختصين مع منظمة نداء جنيف) ([29]). وتناولت الورشة المسائل القانونية والسياسية في أوقات الحرب والنزاعات وتم فيها مناقشة رؤية المجلس الوطني الـكردي لمستقبل سوريا وبنائها وفق نظامٍ ديمقراطيٍ اتحادي، وتم تباحث مبادئ دستورية حول ذلك والشكل المناسب لتطبيقها في "كوردستان سوريا". وحسب الوفد المشارك سيتم تقديم ما توصل إليه المجتمعون كمشروع إلى مكتب الشؤون القانونية للمجلس لدراسته وتقديمه للمجلس الوطني الـكردي ([30]). وفي حين أن التصريحات دارت حول تشكيل دستور إلا إن اللجنة المشاركة في الوفد أكدت أنها ورشة قانونية تتحضر مهتمتها في طرح تصور المجلس للحل في سوريا. وتضارب هذا التوضيح مع مداخلات لشخصيات سياسية من ضمن المجلس تُفيد بأن الورشة خلصت لوضع مسودة دستور يحوي 132 مادة. ويعتبر المجلس الوطني الـكردي أكثر وضوحاً من ناحية تصوره فيما يخص الوضع الـكردي في سوريا، حيث يركز على وجوب إقامة فدرالية ديمغرافية للـكرد كما في الوثيقة التي وقعتها مع الائتلاف ([31]). أما بخصوص المناطق التي لا يشكل الـكرد فيها أغلبية، فيهدف المجلس لوضع صيغة تفاهم تعطي المكونات المتواجدة في هذه المناطق حق الإدارة الذاتية ضمن الفدرالية المراد تحقيقها، ولتشمل كامل الشريط الحدودي الشمالي من المالكية/ ديريك شرقاً وحتى عفرين غرباً. ويُطالب المجلس أيضاً بوضع بند حق تقرير المصير للـكرد في سوريا ضمن أي دستور سوري جديد.

وبمبادرة من الهيئة السياسية للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أقيمت ورشة حوارية حول "الملف الـكردي والفيدرالية"، تم فيها بحث مشاركة الـكرد في الحياة السياسية منذ نشوء الدول السورية، وفي عهد المد القومي العربي، بالإضافة إلى شكل الدولة منذ الاستقلال وحتى 1963، والتحديات التي واجهتها الثورة في الأماكن ذات الغالبية الـكردية، وماهية المشاركة التي قدمها الـكرد خلال الثورة. كما ركزت الورشة على الرؤية الـكردية والعربية والنكوصات للدولة السورية بعد الثورة مناقشةً أشكال عدة (البرلماني، الرئاسي، وأفكار أخرى) وعدة أنظمة إدارية (المركبة، الفيدرالية، اللامركبة السياسية والإدارية). وطرحت الورشة مجموعة من المخرجات التي لخصت الأفكار السابقة ووجهات النظر المتطابقة: كاسم الدولة المتفاوض عليه في الورشة "الجمهورية السورية"، وجعل اللغة الـكردية لغة رسمية في المناطق ذات الغالبية الـكردية. أما بخصوص النقاط الخلافية فتمحورت بشكل رئيسي حول اللامركبة حيث تم الاتفاق على مبدأ اللامركبة ولكن اختلف بين شكلَي السياسية والإدارية.

انطلق تصور المؤسسات التي أعلنت عن فيدرالية الشمال (التي شكلها حزب الاتحاد الديمقراطي) من معطيات الواقع السياسي والعسكري الراهن والذي يمكن تغييره أو انتقاله إلى مستويات نوعية جديدة. كما عززت تلك المؤسسات صيغة إنكار وجود الآخر، وأغلقت الأبواب أمام الفعاليات والتنظيمات المخالفة لفكرةها في إدارة المنطقة.

إن تلك المؤسسات التي فرضت عقداً اجتماعياً يُشكّلُ بمشروعيته، لاتزال تعتمد على الدولة السورية في توفير النسبة الأعظم من رواتب الإداريين، وتتكئ على مبدأ التلاقي في المصالح مع النظام في معالجاتها الأمنية والعسكرية. ويوضح هذا التلاقي درجة استغلال الاتحاد الديمقراطي للظروف والمعطيات بهدف تكريس ما يُعرف بـ"حكومة الأمر الواقع" لتحكم في كافة التفاصيل الإدارية والاقتصادية والسياسية للمكونات المجتمعية داخل "الإقليم". ويقفز العقد فوق التطور الفكري البشري باعتماد مفاهيم فلسفية تعود بجذورها للعصور الحجرية كما يوضح أصحابها أنفسهم في مفهوم "إلهة الأم"، أو مع اعتماد شكل الكومونة الإداري الذي وجد في فترة الثورة الفرنسية لما يقارب 3 أشهر فقط.

عموماً تحاول الإدارة الذاتية جاهدة في طرحها للعقد الاجتماعي تطويغ الظروف والمعطيات الراهنة وشراكتها في "الحرب على الإرهاب" لتقديم مخرجات تساهم في جعلها طرفاً ثالثاً في "الصراع" وتعزز عوامل تمكينها السياسي والعسكري والاجتماعي متجاوزة مبدأ الحوار والتواافق الوطني مع باقي المكونات حول القضايا الرئيسية الإشكالية، وهذا ما يجعلها تنهج سلوكيات مضطربة ومزدوجة من جهة، ويعزز من الشروط المهيأة للرفض السوري العام لمشروعها.

-
- [1]) معجم المعاني الإلكتروني الرابط: <http://goo.gl/IU2VsX>
- [2]) أسماء عبد الله: "كومونة باريس، الاشتراكي إعلام لأجل الثورة" موقع مجلة الشرارة الالكتروني، تاريخ 01/05/2007 الرابط: <http://goo.gl/t7jBaM>
- [3]) الوثيقة السياسية لمجلس سوريا الديمقراطي، وكالة أنباء هاوار، التاريخ 12/12/2015 م، الرابط: <https://goo.gl/02b3Tj>
- [4]) مؤتمر ديريك يعلن عن تشكيل مجلس يمثل قوات سوريا الديمقراطي سياسياً، آرانيوز، التاريخ 12/12/2015 م، الرابط: <http://goo.gl/cv4A5g>
- [5]) هيئمن مانع وإلهام أحمد رئيسان مشتركان لمجلس سوريا الديمقراطي الجديد، آرانيوز، التاريخ 12/12/2015 م، الرابط: <http://goo.gl/YIHGST>
- [6]) حزب الاتحاد الديمقراطي يجدد عضويته في هيئة التنسيق، آرانيوز، التاريخ 08/01/2016 م، الرابط: <http://goo.gl/t6ntTc>
- [7]) «مجلس سوريا الديمقراطي» يستكمل في جنيف ما بدأ في المالكية، جريدة الوطن، التاريخ 11/01/2016 م، الرابط: <http://goo.gl/t32pz6>
- [8]) تسمية بيت نهرین هي (تسمية تاريخية باللغة السريانية تعنى بلاد الرافدين).
- [9]) تحت شعار سوريا الاتحادية الديمقراطي ضمان للعيش المشترك وأخوة الشعوب. وكالة السريان الدولية للأنباء، التاريخ 20/03/2016 م، الرابط: <http://goo.gl/bZfnCb>
- [10]) بيان صادر عن تيار قمح، الصفحة الرسمية لهيئمن مانع على موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" التاريخ 17/03/2016 م، الرابط: <https://goo.gl/QeoLBF>
- [11]) هيئمن المانع ينسحب من رئاسة "مجلس سوريا الديمقراطي"، جريدة الوسط، التاريخ 05/04/2016 م، الرابط: <http://goo.gl/AacHbf>
- [12]) الوثيقة السياسية لمجلس سوريا الديمقراطي، وكالة أنباء هاوار، التاريخ 12/12/2015 م، الرابط: <https://goo.gl/jWdpqs>
- [13]) تحت شعار سوريا الاتحادية الديمقراطي ضمان للعيش المشترك وأخوة الشعوب وكالة السريان الدولية للأنباء، التاريخ 20/03/2016 م، الرابط: <http://goo.gl/bZfnCb>
- [14]) البيان الخاتمي للهيئة التنظيمية للمجلس التأسيسي للنظام الاتحادي الديمقراطي لروجافا، وكالة أنباء هاوار، التاريخ 27/06/2016 م، الرابط:

- [15]) جيان بدرخان: "الكرد في سوريا وحكومة الأمر الواقع المحلية"، مركز ياسا للدراسات القانونية، التاريخ 2013/03/03، الرابط: <http://goo.gl/lmQvo1>
- [16]) ذلك ضمن مكالمة هاتفية أجراها الباحث مع الأستاذ موسى موسى المختص في القانون الدولي، بتاريخ: 28/07/2016
- [17]) يضم العقد 11 فصلاً موزعاً على 4 أبواب، وتشمل جميعها على 85 مادة، ويرد ضمن بياجته إشارات لما أسماه الدور السلي للدول القومية في قمع الشعوب في سوريا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى اعتقاده بأن "الدولة الفدرالية ستكون الحل بإعطاء كل الشعوب ضمن هذه الدول التي تعيش حروباً داخلية"، كما وتركت الدبياجة على إبراد الاختلافات الأثنية والدينية والتي يجب أن تصل للمساواة في الحقوق وفرص اتخاذ القرار وصناعته
- [18]) نص مشروع دستور إقليم كوردستان - العراق، موقع حكومة إقليم كوردستان، التاريخ 2006/09/24، الرابط: <http://goo.gl/Vcc04f>
- [19]) الكشف عن العقد الاجتماعي للفيدرالية الديمقراطية لروج آفا - شمال سوريا، وكالة فرات لأنباء، التاريخ، 01/07/2016 الرابط: <http://goo.gl/vnx4f>
- [20]) حيث ورد في الباب السابع عشر من المادة 104 كيفية فتح الأقليم للمكاتب الخاصة بشؤونه الثقافية والاجتماعية ضمن السفارات العراقية: "إصدار مرسوم يتأسس المكاتب الخاصة بالإقليم للشؤون الثقافية والاجتماعية والانسانية في السفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج وللمزيد راجع نص مشروع دستور إقليم كوردستان، مرجع سابق، الرابط: <http://goo.gl/Vcc04f>
- [21]) ويرى ديبو فإن المجتمع غادر طبيعته الأيكولوجية (أي احترامه للطبيعة والأيكولوجيا هي فرع من علم الاحياء يدرس العلاقات بين الكائنات الحية وبيئتها) ونتج عنه "معاداة وفراق أو طلاق للحق الأموي أو ثقافة الإلهة الأم، وإحلال السلطة الذكورية بدلاً منه من خلال الملكية والثروة والسلطة"، ويعتبر سيهانوك إن الأديان التوحيدية عجزت عن توحيد البشر وابياف شلالات الدماء التي اریقت في الحروب بين بني البشر ولذا برى ضرورة بالعودة لفلسفة الإلهة الأم (" ومن حيث أن تاريخ الشري بيبدأ من ثقافة الإلهة الأم وليس من أديان التوحيد، كون التاريخ يؤدي دوراً نشوئياً وتكونياً، ليس لأجل المجتمع البشري وحسب، بل ولكلفة الكائنات الكونية؛ يُعد حقيقةً أجمعت عليها جميع العلوم. والتاريخ والعلوم بمجملها بدأت في العهد النبوي والأخضر في عهد تل حلف (6000-4000 ق.م). ومساهمات الإلهة المرأة - الأم أمر محدّد في هذه المرحلة. إذ يجب استيعاب الدور التعليمي الأول والأصل للنساء - الأمهات " للمزيد أنظر مقالته: كُرد إستهداً؛ مكونات" ليست بالتائهة؛ التاريخ بدأ من الإلهة الأم إن العقد الاجتماعي المُحصّن، موقع حزب الاتحاد الديمقراطي، التاريخ 09/07/2016، الرابط: <http://goo.gl/paE05N>
- [22]) د. محمد حبش: فأين تذهبون؟ قراءة في العقد الاجتماعي لروج آفا، كلنا شركاء، التاريخ 04/07/2016 الرابط: <http://goo.gl/Mg8PX6>
- [23]) النظام الاتحادي الديمقراطي الجديد في شمال سوريا، موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، التاريخ 2016/04/27، الرابط: <http://goo.gl/cgBPGk>
- [24]) بالفيديو خبراء: الأكراد يفتون سوريا بـ"فيدرالية روج آفا"، موقع مصر العربية، التاريخ 2016/07/20، الرابط: <http://goo.gl/47RS47>
- [25]) صلاح بدر الدين: العقد الحزبي الباطل، موقع رابطة المستقلين الكرد السوريين، التاريخ 2016/07/11، الرابط: <http://goo.gl/y6vC7Z>
- [26]) خالد خوجة: إعلان فيدرالية روج آفا مرحلة متقدمة من عملية تفتت سوريا، موقع عيون الخليج، الرابط: <http://goo.gl/YZsGjR>
- [27]) "الوطني الكوردي": دستور الادارة الذاتية يجد في كوردستان خطراً على المنطقة، موقع كوردستان 24، التاريخ 12/07/2016، الرابط: <http://goo.gl/NIxhdD>
- [28]) مصدر سابق، الرابط: <http://goo.gl/47RS47>
- [29]) المجلس الكردي يكشف تفاصيل ورشته القانونية في جنيف بسويسرا، موقع آرانيوز، التاريخ 17/07/2016، الرابط: <http://goo.gl/N0RCbJ>
- [30]) تصريح من وفد المجلس الوطني الكردي في سوريا المشارك في ورشة العمل في جنيف، موقع تيار المستقبل الكردي في سوريا، التاريخ، 2016/07/05، الرابط: <http://goo.gl/mv4lmD>
- [31]) نص الوثيقة الكردية الخاصة الموقعة بين الائتلاف والمجلس الوطني الكردي، موقع شفاف الشرق الأوسط، التاريخ: 2014/03/17، الرابط: <http://goo.gl/ogU982>

